الحركة السياسية
النسوية السورية
THE SYRIAN WOMEN'S
POLITICAL MOVEMENT

ورقة سياساتية

"لا انتخابات دون مشاركتنا"

البيئة الآمنة لانتخابات عادلة ونزيهة وشرعية
من منظور نساء سوريات

حقوق التأليف والنشر محفوظة لصالح الحركة السياسية النسوية السورية ©٢٠٢١
يسمح بإعادة الطباعة غير التجارية لهذه الدراسة أو لمقتطفات منها، ونسخها، وتوزيعها، ونقلها، بشرط نسبها إلى الحركة السياسية النسوية السورية، ولا يجوز تحرير النص أو تحويره أو البناء عليه، ويجب تبيان هذه الشروط بوضوح للآخرين عند إعادة استخدام هذه المادة أو توزيعها.

آب ٢٠٢١

تتوجه الحركة السياسية النسوية السورية ببالغ الشكر لكل المساهمات والمساهمين في إنجاز هذا العمل من أفراد ومنظمات، ولاسيما رابطة النساء الدولية من أجل السلام والحرية، ومؤسسة فريدريش إيبرت، ومنظمة ماري للتنمية، وكافة عضوات الحركة وموظفاتها اللواتي أسهمن في إجراء الجلسات التشاورية. لم يكن تحقيق هذا العمل ممكنًا لولا النساء السوريات المشاركات في الجلسات التشاورية، فقد تم إنجازه بإصرارهنّ على متابعة الجلسات رغم صعوبة الظروف بغية ضمان إيصال أصوات النساء السوريات.

فريق الجلسات التشاورية في الحركة:
وجدان ناصيف، لينا وفائي، صبيحة خليل، رويدة كنعان، ديما موسى

الباحثة: سوسن أبو زين الدين
مساعدة الباحثة: ليال سعيفان
تصميم: هاني محمد

الفهرس

مقدمة	٥
التحديات الأولية لانتخابات عادلة ونزيهة وشرعية	٧
واقع المشاركة والتمثيل	١٤
واقع النساء	٢٠
البيئة الانتخابية الآمنة	٢٦

مقدمة

> الانتخابات فكرة نبيلة بحق! قدرتي على اختيار ومحاسبة الشخص الذي أراه مناسباً لتمثيلي في مراكز صنع القرار أمر عظيم. لكننا لم نعش تجربة انتخابات حقيقية يوماً في سوريا. كلها كانت مسرحيات هزلية، يُفرض علينا التصويت فيها بالقوة لأسماء محددة مسبقاً! حين يكون المرشحون مفروضين علينا قسراً، لن نتمكن من محاسبتهم![1]

قد يكون الحديث عن انتخابات شرعية في سوريا أمراً مبكراً ضمن الواقع السياسي والعسكري والاجتماعي والاقتصادي القلق الذي تعيشه البلاد. إلا أن موضوع الانتخابات بحد ذاته موضوع شائك، خصوصاً في السياق السوري الذي حُرِم/ت فيه الكثيرون/ات وبشكل ممنهج على مدار عشرات السنين من خوض تجارب انتخابية نزيهة، الأمر الذي يجعل نقاش حيثيات هذا الموضوع أمراً ملحاً في الوقت الراهن، وذلك استعداداً لخلق بيئة آمنة للانتخابات حين يحين وقتها، تضمن مشاركة حقيقية وفعالة تفضي إلى انتخابات عادلة ونزيهة وشرعية.

تاريخياً، كانت فئة النساء هي الأكثر تهميشاً في العمليات الديمقراطية بما في ذلك الانتخابية منها، الأمر الذي لا يزال حاضراً بقوة في واقعنا اليوم، رغم التغيير الجذري الذي شهدته الأطر القانونية والمؤسسية المعنية. إلا أن الواقع الاجتماعي الأبوي المتجذر ينعكس في فجوات كثيرة ضمن هذه الأطر مخلفاً واقعاً إقصائياً تمييزياً لا يزال يحكم تجربة النساء في خوض العمليات الديمقراطية.

من هذا المنطلق، عملت الحركة السياسية النسوية السورية على استشارة ١٥٠ امرأة سورية من خلال ١٥ جلسة تشاورية في مختلف مناطق الداخل السوري وفي بعض دول الجوار بين شهري أيار وحزيران عام ٢٠٢١، ناقشت فيها مع النساء منظورهن لواقع الانتخابات وذلك من خلال تجاربهن الشخصية وتطلعاتهن المستقبلية بهدف تسليط الضوء على أهم النقاط التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار أثناء تصميم النظم الانتخابية وذلك لخلق بيئة آمنة للانتخابات المستقبلية في سوريا من وجهة نظر النساء، وذلك بما يحقق مشاركة فعالة لهن، ويفضي إلى نتائج عادلة من منظورهن.

وبالتالي، ومع التأكيد على أن أي عملية انتخابية يجب أن تصمم وفق إطار قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ المتعلق بالتوصل إلى تسوية سياسية تفضي إلى انتقال سياسي في سوريا، لا تناقش هذه الورقة السياساتية بالضرورة أشكال النظم الانتخابية الممكنة التي يمكن العمل وفقها أثناء تطبيق الانتقال السياسي في سوريا، بل تسعى بشكل أساسي إلى وضع محددات البيئة الآمنة التي تُمكّن من خوض انتخابات عادلة ونزيهة وشرعية، بما في ذلك الشروط التي تسهم بتحقيق الانتقال السياسي بشكل فعال، والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار أثناء تصميم النظم الانتخابية لأي انتخابات مستقبلية في سوريا.

تناقش هذه الورقة السياساتية بشكل محدد التحديات الأولية التي قد تواجه الانتخابات المستقبلية في سوريا، كما تخوض في بعض إشكاليات واقع المشاركة والتمثيل، بهدف تحديد أهم ركائز البيئة الآمنة للانتخابات المستقبلية، بما في ذلك الشروط الأولية لتنظيمها، وآليات إدارتها، ومداخل العمل لضمان واقع مشاركة وتمثيل تضميني وفعال فيها، وذلك كما ناقشته النساء المشاركات في الجلسات التشاورية.

---

١ مشاركة من اللاجئات في تركيا

التحديات الأولية لانتخابات
عادلة ونزيهة وشرعية

> من أين لنا الحديث عن انتخابات نزيهة ونحن لم نتوصل بعد لاتفاق سياسي! لا زلنا نازحات ومهجرات.. نعيش واقعاً مجهولاً نحارب فيه لتأمين لقمة عيشنا، في حين نحاول أن نأمن شر القتل والخطف والتهديدات الأمنية! لا نعرف متى قد يداهمنا النظام الذي لا يفصلنا عنه سوى النهر، أو متى تنشط خلايا داعش النائمة بيننا.. الانتخابات التي تنظَّم في هذا الواقع، تنظَّم على حساب أراضينا المسلوبة، وبيوتنا المهدمة، وأولادنا المغيّبين![٢]

يبدو الحديث عن انتخابات مستقبلية نزيهة في سوريا أمراً مستعصياً من وجهة نظر المشاركات، حتى في ظل انتقال سياسي مستقبلي، حيث ترى المشاركات أن تطبيق الحل السياسي الذي قد يتم التوصل إليه مستقبلاً يستدعي معالجة الواقع السياسي والعسكري والاجتماعي والاقتصادي، الفوضوي والمتردي، الذي تشهده البلاد حالياً، الأمر الذي قد يستغرق وقتاً طويلاً، قد لا نملكه قبل البدء بالعملية الانتخابية. أكدت المشاركات هذا الأمر في مختلف الجلسات، مستعرضات أهم التحديات المتجذرة في السياق السوري قبل الحرب أو تلك التي نتجت عنه، والتي قد تعيق البدء بعملية انتخابات نزيهة تضمن الوصول لنتائج مشروعة في ظل انتقال سياسي مستقبلي.

غياب الأمن وانعدام الشعور بالأمان

ناقشت المشاركات تردي الواقع الأمني كعائق كبير قد يحول أمام قدرتهن على المشاركة بشكل فعال في أي انتخابات مستقبلية تلي الوصول لحل سياسي، وتحدثن عن التخوف من استمرار واقع العسكرة بشكل فوضوي وما يفرضه هذا على قدرتهن على ممارسة حياتهن اليومية وما قد ينعكس عن ذلك في سياق الانتخابات. تقول إحدى المشاركات من السويداء: "في أي جهد نحاوله لتنظيم أنفسنا أو تحسين واقعنا، تواجهنا سلطة السلاح بيد أفراد العصابات، دون أي رادع لهم من قوى النظام الأمنية، فالغالب أن هؤلاء يعملون تحت غطاء أمني غير معلن." تؤكد الأمر إحدى المشاركات من عفرين، مشيرة لسيطرة الفصائل في منطقتها بقولها: "حتى عند مراجعتنا الطبيب، يمكن لأحد مسلحي الفصائل أن يدخل ويفرض الأولوية لنفسه دون أن نستطيع الرد."

ينعكس هذا التخوف في سياق الحديث عن الانتخابات بشكل مباشر حيث تخشى المشاركات أن يترجم هذا الواقع على شكل ترهيب تمارسه الجهات المسلحة على الناخبين/ات والمرشحين/ات سواء، داخل أو

٢ مشاركة من المهجرات في دير الزور

خارج سوريا، للتحكم بمجرى ونتائج الانتخابات. في درعا، تقول إحدى المشاركات مستعرضة تجربتها في الانتخابات الرئاسية الأخيرة: "كانت حواجز النظام العسكرية تنتشر على الكثير من الطرقات، تصادر هوياتنا غصباً وتجبرنا على التصويت".

تمارس بعض قوى التسلط المعارضة سلوكيات مشابهة تسعى من خلالها لفرض أجنداتها السياسية بقوة السلاح، ففي ذات الانتخابات الرئاسية الأخيرة، أوضحت مشاركة من درعا أن "بعض الفصائل المسلحة منعت وضع صناديق انتخابية في بعض المناطق، وقطعوا الطرق المؤدية للمناطق التي تتواجد فيها الصناديق، لفرض مقاطعة الانتخابات."

شهدت بعض المشاركات اللاجئات في دول الجوار تجارب مشابهة سعت من خلالها بعض الجماعات المسلحة لفرض مشاركة اللاجئين/ات في الانتخابات الرئاسية التي ينظمها النظام السوري بالترهيب. تقول إحدى اللاجئات في لبنان: "أجبرتنا مجموعات مسلحة في مناطق تواجدنا في الجنوب اللبناني على المشاركة في انتخابات رئاسية سابقة في سوريا، مهددين إيانا بالترحيل من لبنان، ومعنا أمي شبه المقعدة."

لا يقتصر ترهيب المجموعات المسلحة على الناخبين/ات، بل يتعداها لفرض أو منع مشاركة المرشحين/ات. بعض المشاركات من مهجرات إدلب أكدن هذا التخوف مستعرضات بعض التجارب التي خضنها في عمليات انتخابات محلية قبل تهجيرهن. تقول إحداهن: "في إحدى انتخابات المجالس المحلية، اقتحم أحد الفصائل منطقتنا لمنع فوز أحد المرشحين المدعومين من قبل فصيل آخر، الأمر الذي أدى إلى اقتتال بين هذه الفصائل."

إلى جانب التخوف المباشر من تدخل المجموعات المسلحة داخل سوريا وخارجها في العمليات الانتخابية، تحدثت المشاركات عن الاعتقال والتغييب القسري الذي تمارسه كافة القوى المسيطرة بحق فئات مختلفة من الشعب السوري، الأمر الذي يعيق مشاركة المغيبين/ات قسراً، كما يقيد مشاركة فئات أخرى خوفاً من الاعتقال، أو احتجاجاً عليه. تقول مشاركة من السويداء: "الكثيرون مغيبون اليوم في سجون النظام، لا يملكون حق المشاركة في الانتخابات بشكل عادل. هؤلاء قد يحرمون من حقهم في المشاركة حتى إن تم إطلاق سراحهم، ما لم تعالج الأطر القانونية لذلك بشكل فعال."

تضيف إحدى المشاركات من مهجرات الغوطة الشرقية في لبنان: "قد أَنتخِب عندما أعرف ما إذا كان زوجي المغيّب من قبل النظام منذ سنين معتقلاً أم مقتولاً. إن لم يتم فتح هذا الملف ومحاسبة القائمين عليه، لن أشارك في أي عملية انتخابية."

تحدثت المشاركات أيضاً عن أن تعدد قوى السيطرة على امتداد الجغرافيا السورية ضمن واقع قلق قد تتغير فيه خطوط التماس في أي يوم، عاملٌ مثبّط آخر يحد من قدرتهن على المشاركة في أي عمليات انتخابية قد تُنظّم ضمن هذا الواقع القلق. تقول إحدى المشاركات من عفرين: "نواجه الكثير من الضغوطات حتى على سبيل تسجيل مولود حديث، أو تثبيت عقد زواج، ناهيك عن المشاركة في الانتخابات، فهذا يتطلب التعامل مع المؤسسات المسيطرة حالياً، الأمر الذي قد ينعكس سلباً في حال

تغيرت قوى السيطرة مستقبلاً." تضيف مشاركة أخرى: "سبق وأن تمت محاسبة البعض ممن شاركوا في انتخابات الإدارة الذاتية. نخاف أن يتكرر الموقف في حال شاركنا في أي انتخابات مستقبلية قد تتغير قوى السيطرة بعدها."

ضمن هذه الفوضى الأمنية التي قد لا تنتهي بالضرورة فور الوصول لحل سياسي، تصبح المشاركة في أي عملية انتخابية أمراً محفوفاً بالمخاطر التي قد تستهدف الناخبين/ات والمرشحين/ات، الأمر الذي يضع الانتخابات برمّتها موضع التشكيك في كونها انتخابات نزيهة وعادلة، تفضي لنتائج شرعية.

واقع الشتات والتهجير والتقسيم

عطفاً على التحديات التي يفرضها الواقع الأمني اليوم، تحدثت المشاركات عن واقع التهجير القسري كعائق أمام القدرة على خوض انتخابات نزيهة وعادلة. تتجلى إشكاليات الأمر خصوصاً في تنظيم الانتخابات المحلية والبرلمانية حيث تصبح علاقة الناخبين/ات مع الدوائر الانتخابية أكثر تعقيداً. تقول إحدى المشاركات مستعرضة هذا الأمر: "أنا ابنة حلب، لكنني مهجرة اليوم في إدلب، فأين سأنتخب؟ كيف أحدد دائرتي الانتخابية!" تضيف إحدى المهجرات في اعزاز: "قد يطول نزوحنا لسنوات قادمة حتى بعد التوصل لحل سياسي. أيعني هذا أن لي حق الانتخاب في مكان إقامتي؟ أم في موطني الأصلي؟"

يواجه اللاجئون/ات خارج سوريا تساؤلات مشابهة حول حقهم/ن في، وقدرتهم/ن على المشاركة كناخبين/ات أو مرشحين/ات في الانتخابات المستقبلية. فإلى جانب القيود التي قد تفرضها الأطر القانونية للانتخابات السورية، أو الأطر المؤسسية لحكومات الدول المضيفة، تتخوف المشاركات من واقع الأوراق الثبوتية والوثائق الرسمية الإشكالي الذي تعاني منه الكثيرات والذي قد يحد من مشاركتهن وأبنائهن في أي انتخابات مستقبلية. تقول إحدى اللاجئات في الأردن: "كل ما استطعت إخراجه معي من سوريا كان دفتر العائلة. لا أدري إن كان هذا سيخولني المشاركة في أي انتخابات مستقبلاً." تضيف: "أولادي الذين ولدوا في الأردن منذ سنوات لازالوا غير مسجلين رسمياً حتى اليوم، فالموضوع يتطلب مني استخراج بعض الأوراق الثبوتية لهم من سوريا، الأمر الذي لا أستطيع القيام به لعوائق أمنية."

يصبح موضوع الوثائق الرسمية أكثر تعقيداً ضمن الواقع السوري المقسم اليوم، حيث تمتد مشكلة الأوراق الثبوتية لتشمل المقيمين/ات في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري وتلك التي استعاد النظام السيطرة عليها والمهجرين/ات فيها أو منها، حيث يكون موضوع امتلاك الأوراق الثبوتية أو الاعتراف بالأوراق التي تصدرها قوى الأمر الواقع موضوعاً إشكالياً، خصوصاً في ظل الخوف من تلاعب النظام بالسجلات المدنية لفرض أجندات سياسية. تقول مشاركة من المهجرات إلى اعزاز: "كثيرون منا فقدوا أوراقهم الثبوتية أثناء الحرب والنزوح. هل سيتم الاعتراف بالأوراق البديلة التي استصدرناها من السجلات المدنية في مناطق نزوحنا؟" تتابع مشاركة من دمشق: "الكثيرون في المناطق

التي خرجت عن سيطرة النظام لم يتمكنوا من تسجيل الواقعات المدنية كالزيجات والولادات والوفيات على مدار السنوات العشر السابقة بسبب التعقيدات الأمنية والعسكرية. تأمين الحماية القانونية لهؤلاء ومعالجة هذا الأمر من قبل جهة موثوقة لا من قبل النظام السوري القائم على الموضوع حالياً، أمرٌ طارئ لتنظيم انتخابات عادلة."

حالة الإحباط واليأس

ناقشت المشاركات حالة الإحباط واليأس كعامل مهم قد يساهم في تثبيط محاولات الخوض في انتخابات نزيهة وعادلة. ترتبط هذه الحالة بالواقع الأمني المتردي بشكل وطيد وبفشل قوى الأمر الواقع المختلفة المتصارعة اليوم في سوريا. تقول إحدى المشاركات من اللاذقية: "بعد عشر سنين من القتل والتهجير والتدمير والاصطفافات السياسية، فقدت الثقة بكافة الأطراف."

لكن حالة الإحباط هذه تمتد جذورها لواقع الانتخابات السابق والحالي في سوريا حيث أن سقف التوقعات قد انخفض لدى الكثيرين/ات نتيجة الحرمان من ممارسة حقهم/ن الانتخابي بشكل فعال، أو من خوض تجارب انتخابات نزيهة سابقاً. تستعرض إحدى المشاركات من حلب تجربتها في الإشراف على أحد صناديق الانتخابات قبل عام ٢٠١١ مؤكدة الأمر. تقول: "كان بعض عناصر النظام يأتون إلى المركز الانتخابي حاملين هويات كثيرة، لأناس مجهولين، بعضهم متوفىً، ويستخدمونها للتصويت على هواهم. حين حاولت الاعتراض على الأمر، تم تهديدي وطردي من المركز." حتى فيما يخص مشاركة الناخبين/ات، كان الأمر إشكالياً. تقول مشاركة من القامشلي: "كل تجارب الانتخابات سابقاً كانت قسرية وإجبارية وغير ديمقراطية أبداً." تضيف: "كنا ننتخب خوفاً من الضرر الذي قد يصيبنا في حال لم نشارك، لا إيماناً منا بجدوى الانتخابات!"

وبالتالي تتخوف المشاركات من أن ثقافة الانتخابات أصبحت فاقدة لمعناها في السياق السوري اليوم، الأمر الذي يتطلب جهوداً كثيفة لترميم هذا المفهوم وإعادة بنائه لدى الكثيرين/ات. تقول إحدى المشاركات من السويداء: "الانتخابات تربية وتقليد وممارسة، ونحن قد حُرمنا منها على مدى عقود. قدرتنا على خوضها مستقبلاً بشكل نزيه ليست من المسلمات." تؤكد مشاركة أخرى: "ينبغي أن يتربى المرء على أهمية الانتخابات ليشارك، كما يتطلب الأمر حسن النية واستعادة الثقة بالعملية الانتخابية. قد نضطر أثناء الانتقال السياسي لأن نعيش حالة الانتخابات مرة واثنتين وثلاثة حتى نستطيع بناء الثقة بالانتخابات وتغيير مفهومنا حولها والإحساس بأهمية أصواتنا."

ترتبط حالة اليأس بشكل وثيق أيضاً بإحساس المشاركات بمواطنتهن، الأمر الذي عبرت عنه إحدى المشاركات بقولها: "أظن أن التحدي الأكبر الذي يواجهنا كنساء ورجال في خوض انتخابات عادلة ونزيهة هو عدم شعورنا بالمواطنة. الانتخاب حق وواجب، وأنا كمواطنة محرومة من أبسط الحقوق في هذا البلد، لا أشعر بدوافع لممارسة واجباتي. الشعور بعدم المواطنة ينتج مواطنة غير فاعلة!"

لا تقتصر إشكالية واقع المواطنة في سوريا اليوم في تثبيط محاولات الخوض في انتخابات عادلة ونزيهة على الحديث عن إحساس بعدم المواطنة ناتج عن خلل في الوصول للحقوق، ولكنها تمتد لنقاش الحرمان الممنهج لبعض الفئات في سوريا من صفة المواطنين شرعاً وبالقانون. أكدت المشاركات هذا الأمر مشيرات بشكل أساسي لواقع الكرد، والكثيرين/ات من المنفيين/ات والمحرومين/ات من جنسياتهم/ن لأسباب سياسية وتعقيدات قانونية، الأمر الذي سيشار إليه بالتفصيل لاحقاً في نقاش واقع المشاركة والتمثيل.

الواقع الاقتصادي المتردي

ناقشت المشاركات الوضع الاقتصادي المتردي اليوم كعائق آخر يحد من القدرة على خوض انتخابات نزيهة وعادلة، وربطنه بتجذر حالة اليأس والإحباط وانعدام الثقة بالعملية الانتخابية. فمن جهة، يلعب العامل الاقتصادي دوراً في تثبيط الهمم عند الناخبين/ات الذين/اللاتي قد يتوانون/ين عن المشاركة لاضطرارهم/ن للاهتمام بما هو، من منظورهم/ن، أكثر أولوية. تقول إحدى المشاركات من درعا: "الناس "عايفة حالها"! ولا تمتلك رفاهية المشاركة في الانتخابات. لماذا سأتكبد عناء المشاركة وتكاليفها؟ ما الذي سأجنيه من هذا؟!" تضيف مشاركة من حلب: "أنا لا أملك الوقت لهذا الأمر، همي الأكبر كيف أطعم أولادي." من جهة أخرى، يلعب العامل الاقتصادي دوراً محورياً في جعل الانتخابات عرضة للتلاعب، إن تم استخدامه لاستقطاب شرائح الناخبين/ات. تبني المشاركات في هذا على تجاربهن السابقة حيث اعتاد بعض المرشحون شراء الأصوات بالمعونات المالية والغذائية. تقول مشاركة من إدلب: "ستكون المجموعات المهمشة الفقيرة عرضة للاستقطاب من قبل بعض اللوبيات التي قد تضغط باتجاه مرشحين معينين، ليس بالقوة بالضرورة، ولكن بالعزف على أوجاع المحتاجين."

رواسب الأطر الاجتماعية

ترى المشاركات أن تجارب الانتخابات السابقة كانت محدودة بالكثير من الأطر الاجتماعية التي قد تمتد لتؤثر على أي انتخابات مستقبلية وتحد من مصداقيتها أو شرعية نتائجها. من ذلك على سبيل المثال، الاقتسام العرفي للمناصب بين العائلات المختلفة أو سيطرة العائلات المتمكّنة على غالبية المناصب. تقول مشاركة من السويداء: "الإدارة المحلية تتقاسمها عائلات محددة: المحافظة للعائلة هذه، والبلدية للعائلة تلك، وهكذا دواليك." تضيف: "ثم إننا قد نسمع فجأة أن فلاناً قد أصبح في مجلس الشعب، ببساطة لأنه ابن العائلة الفلانية، ومن أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة." تأخذ هذه السيطرة العائلية شكلاً عشائرياً في مناطق أخرى. تقول مشاركة من دير الزور: "بحجة أننا من منطقة عشائرية، ينحصر الترشح حسب تمثيل العشيرة أو الفخذ." تضيف مشاركةً تجربتها في انتخابات الإدارة الذاتية في المنطقة:

"نحن أبناء المنطقة النازحين في ريفها، والمحرومون من الثقل العشائري فيها، لا نستطيع الترشح رغم خبراتنا ومؤهلاتنا الكبيرة. بالمقابل، يتم ترشيح أشخاص معدومي الكفاءات لكن لهم وزنهم العشائري في المنطقة."

تتقاطع الأطر العائلية والعشائرية المتجذرة غالباً في سياقات الانتخابات مع الواقع الذكوري المسيطر، الأمر الذي يترجم بإقصاء ممنهج للنساء من العملية الانتخابية، ويفضي لنتائج غير شرعية بالضرورة. تؤكد هذا الأمر إحدى المشاركات من الرقة، منوهة إلى أن الإقصاء الذي يقتضيه الاستقطاب العشائري لا يقتصر على أولئك الذين/اللاتي لا ثقل عشائري لهم/ن، بل يشمل بشكل خاص النساء على اختلاف انتماءاتهن. تقول: "الغالب أنني سأحصل على الكثير من الأصوات إذا رشحت نفسي في هذا الواقع العشائري للانتخابات المحلية، فأنا ابنة عشيرة كبيرة ومرموقة. يبقى أن تسمح لي العشيرة كامرأة بأن أترشح!" في الحقيقة، كان الواقع الذكوري عموماً عاملاً جوهرياً أشارت له المشاركات في معرض حديثهن عن العوائق التي قد تحد من الفرص في خوض انتخابات نزيهة وعادلة، الأمر الذي يؤثر على مشاركة النساء كناخبات ومرشحات، والذي سيتم الخوض فيه بالتفصيل لاحقاً ضمن محور واقع النساء.

واقع المشاركة والتمثيل

"نصفنا مهجّر أو مغيّب قسرياً، وبيننا الكثيرون من مكتومي القيد، ومجهولي النسب، والكثيرون ممن ولدوا لأمهات سوريات دون أن يستطيعوا الحصول على الجنسية السورية لغياب الأب. هؤلاء لا بد من إعادة النظر بواقعهم حتى يتمكنوا من المشاركة."[٣]

تبدو التحديات الأولية للخوض في انتخابات عادلة ونزيهة متمحورة بشكل كثيف حول واقع المشاركة الذي يمكن خلقه في سياق الانتخابات المستقبلية بما يعكس إرادة الشعب السوري ويضمن تمثيل مكوناته المختلفة، دون أن يفضي لإعادة إنتاج الصراع عن طريق تمكين أمرائه العسكريين أو الاقتصاديين. لا يبدو هذا الأمر سهلاً في المشهد السوري اليوم الذي تحمل أطره السابقة للحرب الكثير من الإقصاء الممنهج، والذي ارتكبت فيه خلال سنوات الحرب الكثير من الانتهاكات الجسيمة من قبل أطراف عديدة لا تزال تتمتع بسلطة كبيرة تفرضها بقوة السلاح وتسيطر من خلالها على كافة مقومات الحياة، في حين شهد تكوينه الديمغرافي تغيرات جذرية نتجت عن التهجير والتغييب القسري للكثير من الفئات ذات الانتماءات السياسية أو الإثنية أو الدينية المختلفة. من هذا المنطلق، يصبح سؤال "لمن الحق في المشاركة في الانتخابات المستقبلية" سؤالاً إشكالياً لا يعكس بالضرورة بديهيته في كثير من الأحيان. ناقشت المشاركات هذا السؤال بحذر شديد، محددات بعض الخطوط العريضة التي لا بد من الاسترشاد بها لخلق واقع مشاركة قادر على أن يضبط الانتخابات بشكل عادل ونزيه.

المشاركة ضمن سياق المواطنة الإشكالي

ناقشت المشاركات إشكالية الحديث عن حق "المواطنين والمواطنات السوريين والسوريات" في المشاركة، وضرورة الخوض في تعقيدات تعريف المواطنة وعلاقتها بالجنسية السورية التي مُنحت أو حُرمت جُزافاً أو بفعل القوانين السورية الجائرة في كثير من الأحيان. أكدت المشاركات هذا الأمر مستعرضات الكثير من الحالات التي تستدعي الاهتمام الخاص أثناء العمل على الأطر التي ستَنظُم أي عملية انتخابات مستقبلية. من ذلك، تحدثت المشاركات عن مكتومي/ات القيد في السياق السوري والذين تمتد جذور مشكلتهم/ن لما قبل الحرب، إلا أنها تفاقمت في السنوات الأخيرة حيث ولّدت ظروف النزاع فئات جديدة ممن قد يعرّفون كمكتومي/ات قيد.

يشمل ذلك الكثيرين/ات من أبناء وبنات محافظة الحسكة الكرد الذين/اللاتي وضعهم/ن إحصاء الحسكة

٣ مشاركة من السويداء

الاستثنائي والجائر عام ١٩٦٢ موضع الأجانب أو مكتومي/ات القيد، والذين/اللاتي لم ينصفهم/ن المرسوم ٢٠١١/٤٩ القاضي بمنح الجنسية السورية للمسجلين/ات في سجلات أجانب الحسكة، والقرار اللاحق القاضي بمعاملة مكتومي/ات القيد بحكم الأجانب.[٤] تقول إحدى المشاركات من القامشلي: "الكثيرون منا لم يشملهم المرسوم الذي صدر عام ٢٠١١ "يبشرنا" بالجنسية السورية بعد طول حرمان. لازال الكثيرون منا مسجلين كأجانب، أو كمكتومي قيد."

ناقشت المشاركات أيضاً حق الفلسطينيين/ات اللاجئين/ات في سوريا والذين/اللاتي لا يحق لهم/ن المشاركة في الانتخابات المحلية أو البرلمانية أو الرئاسية وفق الأطر القانونية الحالية كونهم/ن من غير حاملي الجنسية السورية، رغم أن الكثير منهم/ن ولد وعاش على الأراضي السورية لعشرات السنين.[٥] تقول مشاركة من حلب: "عاش الفلسطينيون بيننا لسنوات طويلة، وشهدوا ما شهدناه. يحق لهم أن يُعطوا حقوق المواطنة التي تخولهم المشاركة السياسية."

تحدثت المشاركات عن المنفيين/ات لأسباب سياسية والمهددين/ات بمعاملة المحرومين/ات من جنسياتهم/ن السورية نتيجة نشاطاتهم/ن السياسية سابقاً[٦] أو حالياً،[٧] خصوصاً في ظل التعقيدات التي تحيط باستصدار أو تجديد الأوراق الثبوتية في السياق الحالي، كما نوّهن لحالة فقدان الأوراق الثبوتية عموماً والتي تهدد الكثيرين/ات من المواطنين/ات السوريين/ات بحرمانهم/ن من جنسيتهم/ن وبالتالي من حقهم/ن كمواطنين/ات في المشاركة السياسية.[٨] خصصت المشاركات الحديث عن واقع الأطفال ممن ولدوا لأمهات سوريات ومقاتلين أجانب مجهولي النسب والذين قد لا يستطيعون بالضرورة الحصول على الجنسية السورية رغم ولادتهم على الأراضي السورية لآباء مجهولين، كما تحدثن عن الإقصاء الذي لا يسمح للمرأة السورية بإعطاء جنسيتها لأطفالها، الأمر الذي سيعاني منه الكثيرون من الأطفال السوريين الذين لا يمكن بالضرورة إثبات أن آباءهم من حاملي الجنسية السورية في ظل الواقع السياسي والأمني وواقع التهجير الحالي. فالكثير من عقود الزواج غير مسجلة أو مفقودة، كما أن الكثير من الآباء مهجرون أو مغيبون قسراً، الأمر الذي يجعل استحصال دليل قانوني يثبت هوية الأب أمراً صعباً في كثير من الحالات وبالتالي يعقد إثبات جنسية الطفل، أو حتى تسجيل ولادته في بعض دول الجوار.[٩]

---

٤ وفقاً لتقرير أعدته منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة عام ٢٠١٩ حول إحصاء الحسكة الاستثنائي عام ١٩٦٢، فإنه حتى عام ٢٠١٨، كان ما يقارب الـ٢٠ ألفاً من أجانب الحسكة وما يزيد عن ٤٠ ألفاً من مكتومي القيد الكرد فيها لم يحصلوا على الجنسية السورية بعد.

٥ بلغ عدد اللاجئين السوريين المقيمين على الأراضي السورية ما يقارب النصف مليون عام ٢٠٢١ وفق ما نشرته مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا.

٦ بلغ عدد المحرومين من الجنسية السورية لأسباب سياسية عام ٢٠٠٤ ما يقارب ٢٧ ألف شخصاً دون أخذ أبناء الجيل الثاني والثالث بعين الاعتبار وفق دراسة نشرت عام ٢٠٠٤ عن عديمي الجنسية في سوريا مع اللجنة العربية لحقوق الإنسان.

٧ يتخوف الكثيرون من أن قانون الأحوال المدنية الجديد الذي أقره مجلس الشعب في آذار ٢٠٢١ يهدد الكثيرين من السوريين اللاجئين بالحرمان من الجنسية على المدى البعيد كونه يحدد مدى صلاحية الهوية السورية بعشر سنوات قابلة للتجديد، الأمر الذي لن يستطيع فعله الكثيرون لأسباب سياسية وأمنية وتقنية.

٨ وفقاً لتقرير أعده المجلس النرويجي للاجئين عام ٢٠١٧ بعنوان حق اللاجئين السوريين في الهوية القانونية، والذي استند إلى مقابلة ما يزيد عن ٣٠٠٠ لاجئ سوري (٥٨٠ أسرة) في لبنان والأردن والعراق، فإن ٧٠٪ من اللاجئين المشاركين يفتقرون وثائق الهوية الأساسية (كالهوية الشخصية أو دفتر العائلة أو غيره). ووفقاً للباحثة لمى قنوت، فإنه من أصل ٧٣٤ أسرة نازحة داخلياً في محافظتي درعا والقنيطرة، كان ٢٥٪ من أفراد الأسر الذين بلغوا الـ١٤ عاماً ممن يحق لهم الحصول على الهوية الوطنية لا يملكونها، وما يقارب ٥٠٪ من مجموع الأطفال تحت سن الخامسة غير مسجلين في دفاتر العائلة، وما يقارب ٢٥٪ من هؤلاء الأطفال ليس لديهم بيان ولادة رسمي سوى ما تم استحصاله من قوى الأمر الواقع.

٩ وفقاً للباحثة لمى قنوت، فإنه من أصل ٧٣٤ أسرة نازحة داخلياً في محافظتي درعا والقنيطرة، ما يزيد عن ٥٠٪ من الأسر لا يملكون شهادات الزواج الخاصة بهم (فقدوها أو تمت مصادرتها أو إتلافها).

على صعيد آخر، تحدثت المشاركات عن الفئات التي أُعطيت الجنسية السورية جزافاً خلال سنوات الحرب الأخيرة ومن بينهم مقاتلي الميليشيات الإيرانية واللبنانية والأفغانية التي تقاتل إلى جانب النظام السوري،[١٠] مؤكدات أن مثل هذه القرارات قد تُفقِد الانتخابات شرعيتها ما لم تعالج بالشكل المناسب. تقول إحدى المشاركات من السويداء: "الإيرانيون الذين دخلوا الأراضي السورية كقوة عسكرية لدعم النظام، أخذوا الجنسية السورية ضمن ظروف استثنائية وبغير وجه حق، وبالتالي لا يمكن أن نقبل مواطنتهم." ضمن هذه التعقيدات، أكدت المشاركات أنه لا بد من إعادة فتح ملفات الفئات المحرومة من حقوق المواطنة كافة كما لابد من إعادة النظر في الفئات التي أُعطيت الجنسية السورية خلال سنوات الحرب للتأكد من أنه لن يشارك في أي انتخابات مستقبلية سوى المواطنون/ات السوريون/ات بحق، لا كما تنص الأطر القانونية الحالية المجحفة والخاضعة للتلاعب.

مشاركة العسكر

إلى جانب واقع المواطنة الإشكالي في السياق السوري، أفرزت الحرب في سوريا بعض الفئات التي ستكون مشاركتها أو عدم مشاركتها في أي انتخابات مستقبلية أمراً إشكالياً في ضمان عدالة ونزاهة وشرعية الانتخابات. ناقشت المشاركات ضمن هذا السياق أحقية مشاركة حملة السلاح وأفراد التنظيمات العسكرية الرسمية منها وغير الرسمية على امتداد الجغرافيا السورية. وفي حين توافقت المشاركات أن الكثيرين/ات من الرجال والنساء اضطروا للانخراط في أجسام عسكرية مختلفة بفعل التجنيد الإجباري أو دفاعاً عن النفس والأرض خلال سنوات الحرب السابقة، أكدن جميعاً أن المشاركة بانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب الكثيرة الموثقة في سوريا خط أحمر لا يمكن تجاوزه أثناء الحديث عن أحقية المشاركة في الانتخابات السورية. تقول مشاركة من اللاجئات في لبنان: "لا يمكن أن نقبل مشاركة مجرمي الحرب ومن تلطخت أيديهم بدمائنا وكانوا سبباً بتهجيرنا في الانتخابات." تضيف مشاركة من اللاذقية: "أخاف أن يكون مصيرنا مشابهاً للبنان... مجرمون وأمراء حرب غسلوا أيديهم من دماء المدنيين وتقلدوا مناصب سياسية. لذلك يجب ألا نسمح لمن شارك بالجرائم في أن يشارك بالانتخابات، لا كمرشحين ولا كناخبين."

أما عن مشاركة العسكر عموماً، تتخوف بعض المشاركات من أن صوت العسكر لن يكون حراً وموضوعياً في الغالب، بل سيكون مرهوناً للجهة التي يتبعون لها، وبالتالي تصبح مشاركتهم/ن في الانتخابات كمرشحين/ات أو ناخبين/ات إشكالية، حيث يمكن لتكتلاتهم/ن أن تصبح ذات سطوة أكثر إذا ما تمت مشاركتهم/ن، ناهيك عن قدرتهم/ن على ترهيب الناخبين/ات والمرشحين/ات الآخرين/الأخريات، الأمر الذي شهدته بعض المشاركات في تجارب سابقة. تقول مشاركة من السويداء: "حملة السلاح سيفرضون الفساد بسلاحهم." تضيف مشاركة من اللاجئات في الأردن: "إذا ما انتخبنا العسكر، سنقوي شوكتهم، وإذا ما استلموا السلطة، سيتجبرون ويتسلطون، وإذا ما ثرنا عليهم في يوم من الأيام، سيقتلوننا

١٠ تقدر بعض التقارير (على سبيل المثال: ميمري ٢٠١٨، سكاي نيوز ٢٠١٨) أن مئات آلاف الإيرانيين حصلوا على الجنسية السورية خلال سنوات الحرب

مجدداً." من هذا المنطلق، توافقت المشاركات على أن مشاركة العسكر وحملة السلاح يجب أن تكون مرهونة بتنظيم القطاع الأمني في المرحلة الانتقالية وعودة حملة السلاح الذين حملوه قسراً لهوياتهم/ن المدنية وبعد البدء بجهود المحاسبة لمنع مشاركة ووصول أي من المتهمين/ات بالانخراط بجرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان، الأمر الذي لخصته إحدى المشاركات من اللاجئات في تركيا بقولها: "مشاركة من حمل السلاح تحددها جهود العدالة الانتقالية التي ستسمح بمحاسبة المجرمين والمنتهكين، سواء انتموا لتنظيمات رسمية أم غير رسمية. بعدها، يحق لمن لم يثبت تورطه ممن حمل السلاح مجبوراً أن يعود لعمله ودراسته وحياته المدنية وبالتالي التمتع بحقوقه التي تخوله كمواطن المشاركة في الانتخابات."

مشاركة المهجّرين

ناقشت المشاركات أيضاً أحقية مشاركة المهجرين/ات داخلياً وفي دول اللجوء في أي انتخابات مستقبلية محلية أو برلمانية أو رئاسية. أكدت المشاركات أن عودة النازحين/ات واللاجئين/ات الطوعية إلى أماكنهم/ن الأصلية حق، ولكنهن أوضحن أن التهجير واقع مستعصٍ منذ سنوات، وأن السياق الحالي لا يبشر بعودة قريبة حتى في حال تم التوصل لاتفاق سياسي قريب. من هذا المنطلق، أقرّت المشاركات بأهمية إعطاء الحق للنازحين/ات داخلياً للمشاركة في الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية كناخبين/ات ومرشحين/ات في أماكن نزوحهم/ن الذي قد يطول، كما في أماكنهم/ن الأصلية، وذلك بما يضمن لهم حياة كريمة خلال نزوحهم/ن ويسهل عودتهم/ن الطوعية. تقول مشاركة من اللاذقية: "العودة حق! وحتى يحين هذا الحق، من حق المهجرين داخلياً المشاركة بالانتخابات في مناطق نزوحهم فقرار عودتهم ليس مرهوناً بهم فقط، كما أنه من حقهم المشاركة بالانتخابات في مناطقهم الأصلية لأن لهم حق العودة إليها." يصبح هذا الواقع أكثر إلحاحاً في بعض المناطق حيث تقارب أعداد المهجرين/ات داخلياً أعداد سكان المنطقة أو تفوقهم، الأمر الذي أكدته المشاركات، منوّهاتٍ لضرورة تنظيم مشاركة المهجَّرين/ات في أماكن نزوحهم/ن بما يساعد على تلافي أي صدام مجتمعي قد ينشأ نتيجة إشكاليات التمثيل المحتملة، مبينات أن هذا الواقع قد يستلزم جهوداً مجتمعية كثيفة لتيسير الأمر، كما سيستلزم مراجعة الأطر التشريعية الحالية للانتخابات لإعادة النظر في علاقة الناخبين/ات بدوائرهم/ن الانتخابية الأصلية.

ركزت المشاركات أيضاً على أحقية مشاركة اللاجئين/ات وأبناءهم/ن ممن ولدوا في دول اللجوء وحملوا جنسيات مختلفة، مهما طالت فترات لجوئهم/ن، في كافة الانتخابات السورية، وضرورة تسهيل مشاركتهم/ن في أماكن لجوئهم/ن وإثر عودتهم/ن إلى سوريا، الأمر الذي يتطلب مراجعة الأطر التشريعية الحالية التي قد تحرم هؤلاء حقهم/ن في المشاركة بسبب تغيبهم/ن عن البلاد لسنوات طويلة أو بسبب تعقيدات حمل الجنسية، وما سوى ذلك، كما يتطلب جهوداً دولية لتنظيم المشاركة في بلاد اللجوء بشكل نزيه وعادل. ورغم أن المشاركات أوضحن أنهن كناخبات قد يفضلن أو لا يفضلن التصويت لمرشحين/ات لاجئين/ات في بعض الحالات تبعاً لمعايير مختلفة، إلا أنهن أكدن أن الحق في مشاركة هذه الفئة يجب

أن يبقى مصاناً. تقول مشاركة من دمشق: "الكثيرون منا في الداخل والخارج صاروا مرتهنين لأجندات خارجية. أعتقد أن جهود المحاسبة والعدالة الانتقالية يجب أن تكون قادرة على النظر في هذا الأمر لتمييز التقاطعات مع انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان. بعدها تفصل صناديق الاقتراع بيننا."

آليات التمثيل

إلى جانب الإشكاليات المرتبطة بواقع المشاركة في السياق الحالي، ناقشت المشاركات إشكاليات التمثيل التي قد تنتج مستقبلاً كأمر لابد من الخوض فيه أثناء تصميم النظم الانتخابية وتهيئة البيئة التي ستنظم أي انتخابات مستقبلية.

في معرض نقاشهن حول واقع التمثيل، تناولت المشاركات ضرورة الانتباه لتمثيل الفئات والمكونات المختلفة في الانتخابات المحلية والبرلمانية بشكل عادل، دون الوقوع في فخ التقسيمات الطائفية والإثنية. تقول مشاركة من اللاذقية: "يحق لكل المكونات على اختلافها أن تمثل بالطريقة التي تراها مناسبة، لكن هذا لا يعني أن من يمثلني يجب أن يكون من نفس طائفتي على سبيل المثال. ما يحدد من يمثلني بالصورة الأفضل هو البرامج الانتخابية للمرشحين، لأن خوضنا في التمثيل وفق الانتماءات المختلفة يعني إعادة تكريس التقسيم والاختلاف فيما بيننا."

أكدت المشاركات أن التهميش لا ينتج بالضرورة عن هويات دينية أو إثنية محددة، بل يتقاطع في كثير من الحالات مع الانتماءات الجغرافية للمدن والأرياف، أو لمدن محددة على حساب مدن أخرى، كما يتقاطع مع الجنس والعمر والانتماءات العائلية والعشائرية أو حتى الانتماءات السياسية والعسكرية خصوصاً في واقع التهجير الحالي، كما أثبتت تجارب المشاركات السابقة والحالية. وبالتالي ناقشت المشاركات ضرورة خلق آليات تمثيل عادلة عن طريق إعادة النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لهذه الدوائر وآليات الترشح والتصويت فيها بما يضمن فرصاً أفضل للوصول وتمثيل الفئات المهمشة في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتنموي والديموغرافي الحالي في سوريا.

واقع النساء

"لا تبشّر المؤشرات الحالية خيراً فيما يخص مشاركة النساء في المرحلة الانتقالية، حيث يبدو أن الواقع الذكوري سيظل مسيطراً. يمكن أن نستدل على ذلك من واقع المشاركة النسائية في الأجسام السياسية الحالية، حتى المعارضة منها."[١١]

ضمن واقع التمثيل والمشاركة الإشكالي في السياق السوري الحالي، تظهر البيئة الحاضنة لمشاركة النساء كأحد المقومات الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على نجاح أو فشل أي عملية انتخابية مستقبلية. ناقشت المشاركات هذا الأمر مستعرضات تجاربهن السابقة كناخبات أو مرشحات، قبل وأثناء الصراع في سوريا، وحددن أهم العوامل التي تؤثر في مشاركتهن بشكل فعال كما يلي.

القيود المجتمعية

تناولت المشاركات موضوع القيود المجتمعية كركيزة أساسية عملت على إقصاء المرأة من المشاركة السياسية عموماً والانتخابات خصوصاً. تقول مشاركة من تركيا: "ترتبط مشاركة النساء بشكل وطيد بالموروث الاجتماعي والثقافي الذي ينصّب الرجل وصياً على المرأة، وينمّط دورها كأم وزوجة وربة منزل، لا كمواطنة فاعلة." تؤكد الأمر إحدى المشاركات من إدلب، حيث توضح أن وصاية الرجل على المرأة في كثير من المجتمعات ساهم في حرمان المرأة بشكل مباشر من المشاركة في العمليات الانتخابية. تقول: "لن أستطيع المشاركة في الانتخابات نهائياً لعوائق اجتماعية. أظن أن الرجال في منطقتي لن يسمحوا لنا كنساء بذلك." في حالات أخرى، يصادر الرجال صوت النساء في العمليات الانتخابية عن طريق التصويت باسمهن. تقول مشاركة من درعا: "كان والدي يجمع بطاقاتنا الانتخابية ويصوت بالنيابة عنا." تضيف مشاركة من السويداء: "كان زوجي يصوت عني دون أن يستشيرني أو يأخذ رأيي فيمن أرغب بالتصويت له."

تتعدى سطوة الرجال على مشاركة النساء موضوعَ مصادرة أصواتهن ليصادروا تجاربهن بشكل مباشر في بعض الأحيان، حيث تظن المشاركات أن الرجال لن يُقبلوا لانتخابهن في حال رشحن أنفسهن. ترى المشاركات أن عدم الإقبال هذا قد لا يكون بداعي عدم الثقة بالضرورة، ولكن لاستهجان أن يكونوا كرجال مرؤوسين من قبل امرأة. تقول مشاركة من درعا: "بيننا الكثير من النساء الكفء اللاتي يمكنهن تولي مناصب عديدة. لكنّ قسماً كبيراً من الرجال لن يصوت لهن، لا بسبب عدم ثقتهم بقدرات المرشحات، بل من منظور قوة، حيث لا يريدون أن ترأسهم امرأة." أكدت هذه الظنون بعض المشاركات اللاتي خضن تجارب انتخابية حديثة العهد في مناطق إقامتهن. تستعرض مشاركة من مهجرات إدلب

١١ مشاركة من الرقة

تجربتها في الإشراف على إحدى انتخابات المجالس المحلية قبل تهجيرها قائلة: "كانت المرة الأولى التي نخوض فيها عملية انتخابية حقيقية، وقد رشحت ثلاث سيدات أنفسهن للمجلس المحلي، إلا أن أحداً لم يصوت لهن سوى نساء أخريات."

إضافة إلى التدخل المباشر في حيثيات مشاركة النساء السياسية، ترى المشاركات أن الواقع الذكوري المتجذر في التقاليد المجتمعية والتنميط المجتمعي لدور النساء ساهم في حرمان الكثيرات من التعليم والعمل وتطوير المهارات، كما أسفر عن ابتعاد شريحة واسعة من النساء عن العمل السياسي، الأمر الذي يجعل ميزان القوى غير متكافئ بين الرجال والنساء، حيث يحظى الرجال عموماً بفرص أفضل في الوصول والمشاركة. تقول إحدى المشاركات من دمشق: "إن الدور الاجتماعي المفروض على النساء في سوريا يقيد المرأة، بينما يسمح للرجل ببناء كفاءاته وتقديم نفسه بشكل أفضل. وبالتالي تجد النساء أنفسهن بلا تجارب تؤهلهن للمشاركة بشكل فعال."

يعزز الأمر سوءاً أن تنميط هذا الواقع جعل من مشاركة المرأة السياسية أمراً مستنكراً في كثير من الأحيان، مما أدى لتقييد وصولها لمنصات صنع القرار. أكدت المشاركات هذا الأمر مستعرضات بعضاً من تجاربهن الشخصية، حيث تقول مشاركة من الباب: "أبسط ما نواجَه به من قبل الرجال حيال مشاركتنا السياسية هو سؤالهم الاستنكاري: ما الذي تفقهنه كنساء بالسياسة!"

عموماً، ساهم هذا الواقع الإقصائي للمرأة والذي يشكك دائماً بكفاءتها في زعزعة ثقتها بنفسها وقبول فكرة أنها أقل أهليّة من الرجل لخوض غمار السياسة في بعض الأحيان. وفي حين نوهت المشاركات أن الواقع الذكوري المتأصل يتيح الفرص للرجال أكثر منها للنساء وبالتالي يساهم في وصولهم لمراكز صنع القرار بشكل أسهل، إلا أنهن أقررن أن تنميط هذا الأمر مجتمعياً كان له آثار كارثية ساهمت في إقصاء النساء لأنفسهن في حالات عديدة، الأمر الذي عبرت عنه إحدى المشاركات من دير الزور بقولها: "إن التهميش الممنهج والطويل للنساء على مدى عشرات السنين ساهم لا محالة في تغييب ثقافة المشاركة السياسية عند النساء، وهذا يعني أن أمامنا عمل كثير لنستعيد دورنا كما يجب."

الواقع القانوني والمؤسساتي

يظهر الواقع المجتمعي الذكوري متجذراً في السياق القانوني والمؤسساتي، الأمر الذي يساهم في تهميش مشاركة المرأة أكثر. أشارت المشاركات إلى أن الإقصاء بحقهن يبدأ من البنية القانونية، حيث تقف لغة الدستور الذكورية عائقاً أمام مشاركتهن في كثير من الأحيان، ويمتد الأمر ليشمل الكثير من القوانين الجائرة الإقصائية التي تحرم المرأة من الكثير من حقوقها وبالتالي تعرقل مشاركتها السياسية، كما أن القوانين التي يفترض أن تحمي المرأة تعاني خللاً كبيراً في الإنفاذ، الأمر الذي يجعلها عديمة الجدوى في غالب الأحيان. تقول مشاركة من دمشق: "الفكر المتجذر الذي يقول إن النساء غير أكْفاء للمشاركة في مراكز صنع القرار مردّه ما تربينا عليه وما عززته النظم القانونية. إذا كانت شهادة أنثى واحدة

لا تُقبل حتى اليوم قانونياً، كيف لنا أن نحارب هذه العقلية؟" تضيف إحدى اللاجئات في لبنان: "حتى القوانين التي من المفترض أن تحمي حقوقنا كنساء، تبقى حبراً على ورق! لا رقابة ولا تنفيذ!"

إلى جانب هذا، عملت الهيمنة الذكورية على البنى المؤسساتية على حرمان المرأة من قدرتها على المشاركة الفعالة في الأجسام السياسية في كثير من الأحيان، فحتى في حال وصول النساء لمنصات صنع القرار، ترى المشاركات أنه يتم الاستخفاف بتجربتهن. تقول مشاركة من دير الزور: "ضمن تجربتي في الرئاسة المشتركة في الإدارة الذاتية، تبقى المرأة في ظل الرجل. يدخل المراجعون لمكتبنا أحياناً فيرفضون التعامل معي، حتى لو كان زميلي الرئيس المشترك ليس حاضراً. يظنون أني نائبته في أغلب الأحيان، وحين أصرح بأني رئيسة مثله ولي نفس الخبرة والصلاحيات، يفضلون العودة مرة أخرى للتعامل معه على أن يتعاملوا معي."

تؤكد الأمر مشاركة من إدلب، حيث تقول مستعرضة تجربتها في محاولة فرض المشاركة السياسية للنساء في إحدى المجالس المحلية في إدلب: "لم يُقبل وجودنا كنساء ضمن المكاتب التخصصية للمجلس المحلي، كالمكتب القانوني، والطبي، والتربوي، رغم خبراتنا الكبيرة في هذه المجالات، بل أُجبرنا على أن نشكل مكتباً متخصصاً للمرأة. نظّمنا انتخابات مستقلة لاختيار عضوات مكتب المرأة وقيادته، إلا أن رئيس المجلس المحلي فرض أن تستلم ابنته رئاسة المكتب ليظل تحت سلطته. رفضنا الموضوع، فهددنا بالسجن، الأمر الذي دعانا إلى الانسحاب من مكتب المرأة واستقلالنا ككتلة مدنية منفصلة، نعمل من خلالها قدر استطاعتنا."

إضافة إلى ذلك، ترى المشاركات أن الأطر المؤسسية التي تنص على وجود النساء في مراكز صنع القرار غالباً ما تفرض الأمر بشكل صوري، لا لرغبة حقيقية بوجود تمثيل فعال للنساء. تقول إحدى المشاركات مستكملة تجربتها مع المكتب النسائي للمجلس المحلي في إدلب: " كان أعضاء المجلس المحلي يريدون وجود المكتب النسائي حتى يستطيعوا التباهي بوجوده وقت الحاجة لا أكثر." وفي حين أقرت المشاركات أن فرض مقاعد للنساء في مراكز صنع القرار أمر خاضع للتلاعب قد ينتج عنه مشاركة صورية لا فعالة في بعض الأحيان، أكدن أن تواجد النساء في هذه المراكز خطوة أولى لضمان وصول نساء فاعلات وأكْفاء قادرات على تغيير الحالة الصورية. تقول مشاركة من السويداء: "عادة ما تختصر مشاركة النساء بتطعيم مزيف للصورة الكلية، وهذا سلاح ذو حدين! فنحن نريد وصولاً أكبر للنساء، ولكننا نريد مشاركة فعالة وحقيقية، لا شكلية!"

التنمر والتشهير

إلى جانب الواقع الذكوري المتجذر اجتماعياً وقانونياً ومؤسساتياً، يظهر التنمر والتشهير بحق النساء عموماً والعاملات في المجال العام خصوصاً كأحد التحديات الكبيرة التي تحد من مشاركتهن السياسية. شاركت النساء الكثير من تجاربهن الشخصية التي تعرضن فيها وعائلاتهن بشكل مباشر للتنمر والتشهير بسبب عملهن ونشاطهن السياسي، الأمر الذي دفع البعض للانسحاب، في حين وضع ذلك الكثيرات تحت ضغوط نفسية وعائلية جمة. تقول مشاركة من إدلب: "أثناء عملي في المجلس المحلي، لم يكن البواب يسمح لي بدخول الاجتماعات في كثير من الأحيان بحجة أنني امرأة! كنت بحاجة أن يخرج أحد زملائي الرجال لاصطحابي حتى يُسمح لي بالدخول، ولكن بكثير من الازدراء والتشهير. كان هذا الأمر محطماً لي، لكني لم أكن أريد الاستسلام خوفاً من أن نُحرم كنساء من وجودنا في المجلس." تضيف مشاركة أخرى من إدلب مؤكدة هذا الواقع: "كنت المرأة الوحيدة من بين ثلاثين عضواً في المجلس المحلي في كفرنبل في إدلب. هذا الأمر كان كفيلاً بوضع ابني المراهق في المدرسة أمام ضغوطات نفسية كثيرة بسبب تنمر زملائه عليه كونه ابن امرأة عاملة في السياسة."

تتخوف المشاركات أيضاً من تنصُّب مراكز قيادية كونهن يعرفن أن الانتقادات التي توجّه للنساء العاملات في الشأن العام غالباً ما تستهدف شخصهن وأخلاقهن، لا عملهن ومهنيتهن. في ذات السياق، قد تتعرض النساء لتشويه سمعتهن عبر فبركة الصور والمقاطع الصوتية والمرئية المخلة كأسلوب لمحاربتهن مهنياً، الأمر الذي ينهى الكثيرات عن خوض هذا الغمار بسبب حساسية الموضوع مجتمعياً. تقول مشاركة من اعزاز: "تنأى المرأة عن الأدوار القيادية كون أي نقد يوجه فوراً لشخصها، كما أنها قد تتعرض لحملات تشويه السمعة والسب والتشهير."

الواقع الاقتصادي

يظل العامل الاقتصادي عاملاً محورياً في التأثير على قدرة المرأة على المشاركة، خصوصاً في ظل الحرب، حيث حملت النساء عبئاً مادياً كبيراً، جعل الكثيرات منشغلات بتأمين لقمة عيشهن وأطفالهن على حساب قدرتهن على تمكين أنفسهن للمشاركة بشكل فعال. أكدت الأمر الكثير من المشاركات اللاتي أوضحن أن النساء من الطبقات محدودة الدخل يحملن عبئاً أكبر من غيرهن، خصوصاً ممن هم اليوم في المخيمات، أو المناطق الريفية النائية، أو دول اللجوء المجاورة التي تحد من فرصهن الاقتصادية. تقول مشاركة من الرقة: "الكثيرات من النساء صرن المعيل الرئيسي لأسرهن، وهذا الضغط الاقتصادي حملهن عبئاً كبيراً وأبعدهن عن المشاركة السياسية." تضيف: "تحتاج المرأة لأن تكون متمكنة اقتصادياً حتى تتمكن من المشاركة بفعالية!" إضافة إلى ذلك، تواجه النساء خصوصاً تهميشاً اقتصادياً أكبر بحقهن كمرشحات، حيث تكون قدرتهن على تمويل حملاتهن الانتخابية أكثر تعقيداً نظراً لمحدودية فرصهن

في الحصول على موارد مالية تسهل الأمر، حتى عن طريق التقدم للقروض، الأمر الذي يعود للبيئة القانونية والاجتماعية المجحفة بحق النساء فيما يتعلق بأموالهن وحقوق ملكيتهن.

واقع التهجير

ساهم سياق التهجير تحديداً في التأثير على مشاركة النساء بطرق مختلفة. فقد أكدت بعض المشاركات على سبيل المثال أن واقع النزوح ساهم بتردي الواقع الاقتصادي للكثيرات، كما أنه فاقم حالات الزواج المبكر في بعض الأحيان، الأمر الذي قد يساهم في ترسيخ القيود المجتمعية التي تحرم المرأة من التعليم والعمل وبناء القدرات بما يؤهلها للمشاركة السياسية بشكل فاعل. في المقابل، ساهمت تجربة النزوح واللجوء بوضع الكثيرات من النساء في الواجهة وساعدتهن على الخروج من أدوارهن التقليدية بسبب غياب الرجل المعيل، الأمر الذي ساهم في تمكينهن للمشاركة بشكل أكبر وأكثر فاعلية في المستقبل. تقول مشاركة من اللاجئات في الأردن: "كنا محرومات من أغلب حقوقنا قبل الثورة في سوريا. اليوم، وبسبب تجربة اللجوء، صار صوتنا أعلى، وصرنا أكثر قدرة على المشاركة، رغم الضغوطات الاقتصادية والأمنية الكبيرة التي لا تزال تحيط بنا."

البيئة الانتخابية الآمنة

ترى المشاركات أن الانتخابات النزيهة والعادلة والشرعية هي انتخابات تسمح بمشاركة فعالة، لا تمييزية، وتعكس نتائجها تمثيلاً حقيقياً للإرادة الحرة والديمقراطية للناخبين/ات السوريين/ات بما يرسخ مبادى المواطنة. هذا الأمر يتطلب خلق بيئة آمنة تضمينية تشجع على الثقة والمشاركة، كما يتطلب تصميم عملية انتخابية فعالة وإعادة النظر في النظم والتشريعات الانتخابية الحالية لتأخذ بعين الاعتبار مواطن القصور فيها، سواء تلك القديمة منها، أو التي نتجت بسبب واقع الحرب.

الشروط الأولية لانتخابات عادلة ونزيهة وشرعية

حددت المشاركات مجموعة من الشروط المسبقة التي يجب تحقيقها للوصول لبيئة آمنة تسمح بإجراء انتخابات عادلة ونزيهة وشرعية، وناقشنها كما يلي:

البدء بالانتقال السياسي

أوضحت المشاركات أن القدرة على خوض انتخابات شرعية تفترض البدء بتطبيق انتقال سياسي حقيقي يفضي إلى تفكيك النظام الحالي وغيره من قوى الأمر الواقع المسيطرة على امتداد الجغرافيا السورية.

تحقيق الأمن والاستقرار العسكري

أكدت المشاركات أن عملية الانتخابات تستدعي وجود حد كاف من الاستقرار والإحساس بالأمان، الأمر الذي يقتضي معالجة الواقع العسكري بما ينظم موضوع مشاركة العسكر، ويحول دون قدرة المؤسسات الأمنية والعسكرية المختلفة الرسمية منها وغير الرسمية على ترهيب الناخبين/ات والمرشحين/ات أو التلاعب بالعملية الانتخابية وفرض سطوتها عليها.

المحاسبة وفتح ملفات العدالة الانتقالية

ترى المشاركات أن البدء بالمحاسبة شرط أساسي في خلق بيئة آمنة للانتخابات تمنع وصول المشتبه في مشاركتهم/ن في انتهاكات حقوق الإنسان أو جرائم الحرب إلى مراكز صنع القرار. كما أكدن أن فتح ملفات العدالة الانتقالية للنظر في موضوع المعتقلين/ات والمغيبين/ات قسراً، والمهجرين/ات قسراً، والمقابر الجماعية، والمحرومين/ات من الوثائق والجنسيات وحقوق المواطنة

وغيرها، وإيجاد آليات لتعزيز المصالحة والسلم الأهلي أمر محوري لكسب ثقة الناخبين/ات في العملية الانتخابية وإقبالهم/ن عليها.

إقرار دستور جديد وأطر انتخابية عادلة

يقتضي البدء بالانتخابات حسبما عبرت المشاركات وجود دستور جديد يتم التوافق عليه باعتباره عادلاً ومشروعاً من قبل عموم السوريين/ات، كما يتطلب الأمر إعادة النظر في الأطر التشريعية والإجرائية للنظم الانتخابية الحالية وغيرها من المواضيع التي تسهم مباشرة في العملية الانتخابية كتلك التي تحكم الأحزاب السياسية والإعلام ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، بما يضمن حرية وقدرة كافة الأطراف المعنية على المشاركة بشكل فعال. أكدت المشاركات أيضاً أن مبدأ فصل السلطات الذي يضمن وجود نظام قضائي فاعل ومستقل شرط أساسي لتحقيق الأمر.

معالجة الواقع الاجتماعي وبناء الوعي والثقة

أوضحت المشاركات أن السياق الاجتماعي الحالي لن يكون بالضرورة صالحاً لممارسة عملية انتخابية نزيهة وعادلة، حيث لابد من معالجة رواسب الأطر الاجتماعية التقليدية التي تسهم في إقصاء شرائح كثيرة عن المشاركة، كما أكدن أن الأمر يقتضي جهوداً كثيفة في رفع الوعي وبناء الثقة بما يشجع إقبال الناخبين/ات والمرشحين/ات على المشاركة بشكل حقيقي وفعال.

التمكين الاقتصادي

أخيراً، أكدت المشاركات أن معالجة الوضع الاقتصادي المتردي أمر جوهري للتعامل مع الواقع الذي قد يسهم في إقصاء شرائح كبيرة من السوريين/ات غير القادرين/ات على المشاركة بسبب أعبائهم/ن الاقتصادية، أو في جعلهم/ن عرضة للاستقطاب السياسي. يقتضي هذا الأمر العمل لتحقيق بيئة آمنة اقتصادياً تسمح بسد حاجات السوريين/ات الطارئة كما تمهد لتنمية اقتصادية عادلة ومتوازنة.[١٢]

١٢ للمزيد حول متطلبات البيئة الاقتصادية الآمنة من وجهة نظر النساء السوريات، يمكن الاطلاع على ورقة السياسات التي أعدتها الحركة السياسية النسوية السورية في حزيران ٢٠٢٠ بعنوان "من واقع اقتصاد الحرب، إلى البيئة الآمنة اقتصادياً: كيف ترى نساء سوريا المشكلة والحل."

حول واقع المشاركة

فيما يخص إشكاليات المشاركة في السياق السوري الحالي، ناقشت المشاركات مجموعة من الأفكار التي ارتأين أنها قد تسهم في خلق بيئة انتخابية عادلة وتضمينية، تسهم في تحقيق مشاركة فعالة. منها:

- إعطاء الجنسية لمكتومي/ات القيد والفئات التي تم حرمانها من الجنسية السورية سواء بقرارات تعسفية، أو نتيجة تعقيدات الواقع السياسي والقانوني والإداري في السنوات السابقة. يشمل هذا على سبيل المثال لا الحصر: الكرد الذين/اللاتي لم يشملهم/ن المرسوم ٢٠١١/٤٩؛ المنفيون/ات المحرومون/ات من الجنسية لأسباب سياسية ونسلهم/ن الممتد على جيل أو أكثر؛ الفاقدون/ات للأوراق الثبوتية والوثائق الرسمية الصالحة التي توثق واقعاتهم/ن المدنية؛ أبناء الأمهات السوريات مجهولو النسب، أو المولودون لآباء غير سوريين، أو يصعب عليهم إثبات جنسيتهم السورية وغيرهم.
- إعادة النظر في الجنسيات التي مُنحت في سنوات الحرب لمجموعات أجنبية مختلفة، وسحب الجنسية ممن حصل عليها نتيجة اصطفافات سياسية وعسكرية ساهمت في تأجيج الحرب، أو ممن يثبت تورطهم/ن بانتهاكات حقوق الإنسان أو جرائم الحرب في سوريا.
- معالجة موضوع الوثائق الرسمية المفقودة أو منتهية الصلاحية أو الصادرة عن جهات غير رسمية أو حتى المزورة والتي انتشرت بشكل كثيف داخل وخارج سوريا خلال سنوات الحرب.
- معالجة موضوع الإحصاءات السكانية والبيانات الانتخابية وفق الواقع الحالي، مع الأخذ بعين الاعتبار واقع التهجير والتغييب القسري وإشكالية الوثائق الرسمية.
- إعادة هيكلة القطاع الأمني بما يضمن تنظيم الأفراد والجماعات المسلحة المختلفة الرسمية وغير الرسمية، وفرز من يرغب/ترغب بالعودة إلى الحياة المدنية، وإعادة تأهيلهم/ن بما يخولهم/ن المشاركة السياسية.
- إعادة النظر في شروط الإقامة للناخبين/ات والمرشحين/ات مع الأخذ بعين الاعتبار واقع المنفيين/ات والمهجّرين/ات قسراً داخل وخارج سوريا.
- معالجة قوانين أهلية الناخبين/ات والمرشحين/ات بما لا يحرم السوريين/ات الحاصلين/ات على جنسيات أخرى بسبب واقع اللجوء من حقهم/ن في المشاركة.
- معالجة آليات الترشح بما يضمن وصول الشرائح المختلفة اجتماعياً واقتصادياً لمراكز صنع القرار.
- تيسير مشاركة المهجرين/ات قسراً خارج دوائرهم/ن الانتخابية سواء في الداخل السوري أو في دول اللجوء، وأخذ التدابير اللازمة لذلك مع حكومات الدول المضيفة أو المؤسسات الدولية الفاعلة.

- معالجة ملف المغيبين/ات قسراً والمعتقلين/ات السياسيين/ات سابقاً أو حالياً بما يضمن مشاركتهم/ن الفعالة في الانتخابات دون ترهيب أو ضغوطات أو حرمان لأسباب تعسفية.

حول آليات التمثيل

ناقشت المشاركات أيضاً مجموعة من المقترحات التي قد تسهم في خلق آليات تمثيل أكثر عدلاً، تأخذ بعين الاعتبار تعقيدات السياق السوري الحالي وتنوع فئاته المختلفة بشكل حذر. منها:

- إعادة النظر في الدوائر الانتخابية وحجمها وعدد ممثليها بما يعكس الواقع الديمغرافي الحالي في سوريا، بما فيه واقع النزوح والتهجير.
- معاينة إمكانية البدء بدوائر انتخابية أكثر محلية، بحيث تسمح بتمثيل أفضل للمناطق الجغرافية ومكوناتها الاجتماعية المختلفة.
- النظر في تشكيل البرلمان عبر غرفتين، بما يسمح بوصول ممثلين عن المجموعات المختلفة في إحدى الغرف (مجلس الشعب)، إضافة إلى وجود أعضاء من ذوي الشأن والاختصاص في الغرفة الأخرى (مجلس الشورى) وذلك وفق آليات واضحة تحدد صلاحيات وسلطات كل من الغرفتين.
- الحذر من الوقوع في فخ التقسيمات الإثنية والدينية في تصميم الأطر الانتخابية لمرشحي مقاعد صنع القرار المختلفة.
- وضع الآليات الملائمة لتجاوز احتكار المقاعد من قبل المتنفذين اقتصادياً، أو اجتماعياً، أو سياسياً، أو عسكرياً.
- ضمان وصول أفضل للشباب والنساء وممثلي المجتمع المدني.
- دراسة دور الأحزاب السياسية في تفعيل آليات تمثيل أفضل للمناطق والمكونات المختلفة.
- معاينة إمكانية خلق مجموعات استشارية أو مجموعات مناصرة محلية أو برلمانية لبعض المجموعات التي يمكن تهميشها.

حول مشاركة وتمثيل النساء

حول واقع النساء وإقصائهن الممنهج من المشاركة السياسية في السياق السوري، حددت المشاركات مجموعة من النقاط التي يجب العمل عليها لضمان واقع مشاركة وتمثيل أفضل للنساء على اختلاف انتماءاتهن وطبقاتهن. منها:

- مراجعة وتعديل القوانين والتشريعات والسياسات الإقصائية والتمييزية التي تعرقل المشاركة السياسية للنساء، وسنِّ أطر جديدة تحفز وتحمي مشاركتهن.
- إنفاذ القوانين التي تساهم في حماية وتمكين المرأة خصوصاً فيما يتعلق بمواجهة الأطر المجتمعية العائلية والعشائرية والأبوية التقليدية التي قد تسهم في إقصاء النساء أو مصادرة آرائهن وتجاربهن.
- فرض مشاركة النساء في منصات صنع القرار عن طريق الكوتا بما يحقق وصولهن إلى ما لا يقل عن ٣٠٪ من المقاعد.
- تفعيل دور المرأة في الأحزاب السياسية والالتفات للتهميش والإقصاء الذي قد ينتج عن التدابير الإجرائية التي تنظم مشاركة الأحزاب في الانتخابات والتي قد تتعامل مع مشاركة المرأة كأمر صوري (أثناء تحضير قوائم المرشحين على سبيل المثال).
- فرض الإجراءات المناسبة لمعالجة الإقصاء والتمييز والاستخفاف بحق النساء ضمن الهياكل المؤسسية لأماكن عملهن.
- توجيه دور الإعلام بحيث يشجع مشاركة المرأة ويحميها، وفرض الإجراءات المناسبة لمنع استخدام وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي في حملات التشهير ضد النساء.
- أخذ الواقع الاقتصادي بعين الاعتبار عن طريق تيسير القروض للنساء الراغبات في الترشح لإدارة حملاتهن الانتخابية.
- زيادة العمل على تمكين المرأة سياسياً مع تأكيد الوصول لشرائح مختلفة لرفع الوعي السياسي للنساء وزيادة ثقتهن بأنفسهن وتذليل العقبات التي قد تحول دون مشاركتهن.
- زيادة العمل على رفع وعي المجتمع عموماً حول ضرورة مشاركة النساء السياسية مع التأكيد على استهداف الرجال بشكل خاص.

إدارة العملية الانتخابية

فيما يخص إدارة العملية الانتخابية في سوريا، ناقشت المشاركات بعض النقاط المحورية التي من شأنها أن تضمن نزاهة وعدالة وشرعية الانتخابات وحددنها كما يلي:

هيئة إدارة الانتخابات

ناقشت المشاركات ضرورة وجود هيئة انتخابات مستقلة مسؤولة عن إدارة العملية الانتخابية، وأكدن أنه قد يكون من الجيد وجود مشاركة دولية في هذه الهيئة في المراحل الأولى من خوض الانتخابات في سوريا وذلك لضمان نزاهة عملية الانتخابات ودعمها تقنياً ومالياً كون الانتخابات ستعقد في مرحلة حرجة قد لا تكون سوريا استعادت فيها تعافيها. عبرت المشاركات

عن قلقهن تجاه مَن مِن الجهات الدولية قد يشارك في المراحل الأولى، فالبعض فقدن الثقة بمؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الدولية بسبب تجاربهن مع عمل هذه الجهات في سوريا سابقاً في فترات مختلفة من الحرب.

أكدت المشاركات أيضاً ضرورة أن يتم تصميم هيئة إدارة الانتخابات بما يضمن ديمومتها لاحقاً عند انسحاب الجهات الدولية، وامتلاكها من قبل السوريين/ات على المدى البعيد، الأمر الذي يتطلب مشاركة فعالة من جهات سورية موثوقة في تصميم وإدارة الهيئة. كما أكدن ضرورة أن يكون/تكون المشرفون/ات على هيئة إدارة الانتخابات من السوريين/ات أشخاصاً مستقلين/ات يحظون/يحظين باحترام وقبول الجميع ويتسمون/يتسمن بالنزاهة والبعد عن الفساد والمحسوبيات والاستقطاب السياسي.

أخيراً، ناقشت المشاركات درجة لا مركزية هذه الهيئة وأكدن ضرورة تواجد مكاتب محلية لها في كافة المناطق السورية كما في دول الشتات، مبينات أن تواجد هذه الهيئة بالقرب من كافة المجتمعات السورية وفي كافة المناطق والأحياء، خصوصاً المهمشة منها، قد يساهم في بناء الثقة بالعملية الانتخابية بشكل أفضل، وفي تيسير وصول مختلف الفئات لهذه العملية.

الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد والتزوير

أكدت المشاركات أن السياق السوري الحالي والموروث الاجتماعي والسياسي للانتخابات السابقة الذي يتسم بانعدام الثقة والشعور بعدم الجدوى يستدعي الانتباه الشديد لأحكام الشفافية والمساءلة في إدارة الانتخابات المقبلة. يتطلب هذا الأمر جهوداً كثيفة في ضمان شفافية الأطر الانتخابية، والقرارات المتعلقة بها، والأشخاص المعنيين/ات بإدارتها، كما يتطلب تقارير أو إعلانات دورية عن سير العملية الانتخابية وعن نتائجها حال صدورها بما يضمن للناخبين/ات الاطلاع على تفاصيل فرز الأصوات وأي منازعات انتخابية وآليات الفصل فيها. يقتضي الموضوع أيضاً كما أكدت المشاركات اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة التزوير والفساد في المراكز الانتخابية وتفعيل دور العديد من الجهات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني إلى جانب الهيئة الانتخابية لضمان الأمر. أخيراً، ترى المشاركات أن مساءلة الهيئة الانتخابية وكافة المعنيين/ات بالعملية الانتخابية أمر واجب ينبغي الانتباه له، ما يستدعي نشر تقارير دورية عن كافة النشاطات التي يُحتمل تأثرها بالفساد والتلاعب، ويتيح للجميع باب التقدم بالشكاوى والتساؤلات والاعتراضات بشكل آمن.

تيسير وصول الفئات المختلفة

شددت المشاركات على أن تصميم العملية الانتخابية بحد ذاتها يجب أن يأخذ بعين الاعتبار سهولة وصول الكثير من الفئات المهمشة التي قد تستدعي مشاركتها اعتبارات خاصة في تصميم آليات الترشح والاقتراع داخل وخارج سوريا. من ذلك مشاركة النساء في البيئات المغلقة

اجتماعياً، وذوي الإعاقات خصوصاً البصرية والحركية، والفئات الأمية، ومجتمعات الأقليات اللغوية، وسكان المناطق النائية في الأرياف والمخيمات، والفقراء وذوي/ات الدخل المحدود، وغيرهم/ن ممن قد تواجههم/ن ضغوط اقتصادية أو اجتماعية أو تقنية بحتة، تعيق مشاركتهم/ن.

دور وسائل الإعلام

ناقشت المشاركات الدور الجوهري الذي قد تلعبه مؤسسات الإعلام في ضمان شفافية الانتخابات، وتيسير المشاركة الفعالة فيها للناخبين/ات والمرشحين/ات على حد سواء. ونوهت المشاركات إلى أن ضمان حرية الإعلام واستقلاليته وموضوعيته شرط أساسي لتمكينه من لعب دوره المحوري في الانتخابات. بعضهن تحدث عن إمكانية السماح لجهات إعلامية دولية في نقل الحدث ومتابعته بما يخدم شفافية العملية الانتخابية. إلى جانب دوره في تغطية سير العملية الانتخابية ومراقبتها، يلعب الإعلام دوراً مهماً في نشر البرامج الانتخابية للمرشحين/ات الأمر الذي يستدعي وضع آليات تمكن كافة المرشحين/ات من الوصول للجهات الإعلامية بشكل عادل، كما يتطلب ضبط الجهات الإعلامية، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي التي قد تكون أكثر إشكالية، لتمكينها من ممارسة دورها وحمايتها من التدخل والتلاعب بما يخدم مصالح مرشحين/ات محددين/ات أو يساهم بالتشهير بمرشحين/ات آخرين/أخريات.

دور المجتمع المدني

تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في تصميم ومراقبة العملية الانتخابية وتقديم التقارير اللازمة حول ذلك، كما تساهم بشكل جوهري في بناء الثقة وجعل الترشح أكثر تضميناً، وفي زيادة إقبال الناخبين على العملية الانتخابية، وذلك من خلال نشر الوعي بين كافة الفئات وبناء قدرات المرشحين/ات والناخبين/ات بما يعينهم/ن على المشاركة بشكل فعال وعادل. أكدت المشاركات ضرورة أن تكون منظمات المجتمع المدني والفرق العاملة على نشر الوعي محلية قدر الإمكان، ملمّة بالظروف الخاصة لكل منطقة والتعقيدات الاجتماعية التي قد تواجه الناخبين/ات فيها.

@SyrianWomenPM www.syrianwomenpm.org @SyriaWPM